

# المصالح البترولية الأمريكية في البصرة

رأس الخليج العربي أثناء الحرب العالمية الثانية

بقلم  
دكتور/رافت غنمي الشيخ

## أمريكا والبصرة قبل البرّول

كانت مدينة البصرة أول محطة خليجية نزل فيها المبشر الأمريكي البروتستانتي «صمويل زويمر» Samuel Zwemer أول التسعينات من القرن التاسع عشر قادماً من بلاد الشام وبرفقته كل من «جيمس كائنن» James Cantlee و«فيليب فلبس» Philip Phillips حيث كانوا في بيروت وجاء قدومهم إلى هذه الأرض الخليجية العربية بعد أن تعلموا اللغة العربية ودرسوا أوضاع المنطقة بمعونة المبشرين الأمريكيين الذين كانوا يعملون في الشام مدة طويلة<sup>(١)</sup>.

وقد أنشأ زويمر ورفاقه مركزاً تبشيراً بمدينة البصرة عام ١٨٩١، وكان هذا المركز النواة الأولى لما صار يعرف باسم الإرسالية العربية الأمريكية في الخليج العربي التي تتبع مذهب الإصلاح الديني الهولندي البروتستانتي المعروف باسم: Dutch Reformed Church وجاء إنشاء هذا المركز في الوقت الذي كان فيه العراق يخضع لسيطرة الدولة العثمانية، وكان حكام العراق من باشوات الدولة العثمانية ينظرون بارتياح نحو نشاط هذا المركز التبشيري الأمريكي بالبصرة، ومن ثم فقد كاد هذا النشاط يتجمد بعد سنوات قليلة من إنشائه، إلا أن نشاط التنصير في مركز البصرة عاود العمل فزادت مبيعات الإنجيل، بل وامتد نشاط هذا المركز من البصرة بفتح مراكز تبشيرية أخرى في كل من الحامدة على نهر دجلة والناصرية على نهر الفرات<sup>(٢)</sup>.

ويضم مركز البصرة التبشيري عدة مجالات ينشط من خلالها للتأثير على السكان منها تقديم خدمات طبية وخدمات تعليمية حديثة إلى جانب بيع كتب الأدب المسيحي وإتاحة جو اجتماعي مفتوح غير مألوف للمسلمين بالإضافة إلى عملية التنصير التي تم بطرق غير محسوسة. ومن الطبيعي أن يكون نشاط هذا المركز موجهاً بالدرجة الأولى إلى الجماعات المسيحية في المنطقة، ومن ثم كانت هذه الجماعات المسيحية سندا

للإرسالية الأمريكية ودعاتها، ومنها وغيرها يتم توجيه النشاط التبشيري المتنوع إلى المسلمين<sup>(٣)</sup>.

وكانت الخدمات الطبية التي يقدمها مركز البصرة التبشيري أكثر الوسائل تأثيراً في الناس وبخاصة إذا أدركنا حرمانهم من مثل هذه الرعاية في ظل تنظياتهم القبلية أو حتى في ظل الحكم العثماني في المناطق التي تخضع لهذا الحكم. وفي عام ١٨٩٤م بدأ مركز البصرة التبشيري بمارس نشاطاً طبياً بوصول الطبيب «جيمس وايكوف» James Wickof الذي كان طبيباً ومبشراً، وفي العام التالي - ١٨٩٥م خلقه الطبيب «لانكفورد وورول» Lankford Woolol الذي كان كرميله وايكوف طبيباً مبشراً، وشاركت السيدة زويمر في تقديم الرعاية الطبية للنساء المسلمات في البصرة، وامتدت نشاطها إلى نساء الأحساء والبحرين. وقد اجتذبت الرعاية الطبية الكثيرين من المسلمين والمسلمات للاستفادة من هذه الرعاية، وكان لمركز البصرة مستشفى صغير وصيدلية يصرف منها الدواء بالحقن إلى جانب مدرسة لم تعترف بوجودها في البداية سلطات الحكم التركي وحاولت غلقها بالقوة<sup>(٤)</sup>.

وكانت الوسيلة الثانية التي اعتمدت عليها الإرسالية الأمريكية في البصرة إنشاء المدارس الملحقة بالكنائس والتي تبدأ بالمرحلة التمهيدية للتعليم وأعنى بها رياض الأطفال التي تعتمد في منهجها على التزية المسيحية، وإن كانت هذه المدارس لا ترغب الأطفال المسلمين على أداء الصلوات في طابور النظام أو في القصول الدراسية ولكنها ترغبهم على حضورها ومشاهدة الأطفال المسيحيين وهم يؤدونها، وما من شك في أن هذه المشاهدة في حد ذاتها أثرت في نفوس الأطفال المسلمين الذين يقلدون ما يشاهدون.

وقد استمرت مدارس الإرسالية الأمريكية في البصرة تؤدي وظيفتها حتى بعد انتهاء الحكم التركي وحلول الانتداب الإنجليزي، ومن ثم استمر مركز الإرسالية في البصرة يباشر نشاطه في حيازة الإنجليز، وإن كان ارتباط الأمريكيين بالعراق ظل قليلاً

نظراً لأن الحكومة العراقية كانت لا تميل كثيراً إلى تقوية ارتباطها بالولايات المتحدة الأمريكية<sup>(٥)</sup>.

ومنذ أول العشرينيات من القرن العشرين صدر أول دستور للعراق عرف باسم «القانون الأساسي» اشتمل على مادة واحدة تتعلق بأمور التعليم جاء نصها: «للمواطن المختلفة حق تأسيس المدارس لتعليم أفرادها بلغاتها الخاصة والاحتفاظ بها على أن يكون ذلك موافقاً للمناهج العامة التي يعينها القانون».

وكان هذا النص يتمشى مع وجود مدير لمديرية المعارف العامة إنجليزي شجع المدارس الأجنبية والإرساليات التبشيرية بالأموال. ومن ذلك أن مدرسة الإرسالية الأمريكية بالبعصرة هي التي كانت تتولى شئون التربية والتعليم في أول عهد الانتداب البريطاني باتفاق معه<sup>(٦)</sup>.

وعندما أعدت وزارة المعارف العراقية عام ١٩٣٩م مشروع قانون لإخضاع المدارس الأجنبية الموجودة بالعراق—ومنها بالطبع مدارس البعثة التبشيرية الأمريكية—لإشراف كامل من جانب الوزارة وعرضته على البرلمان العراقي عام ١٩٤٠م سمعت السلطات الأمريكية إلى عدم سرمان هذا القانون على المدارس الأمريكية التي تمارس نشاطها في بعض أنحاء القطر العراقي.

ويتضح من الاتصالات التي جرت بين المفوضية الأمريكية في بغداد والمسؤولين العراقيين أن مشروع القانون الخاص بالتعليم تجري مناقشته وإعداده طوال عام ١٩٣٩م ونشرته الصحف المحلية، وأن حكومة رشيد عالي الكيلاني هي التي استخدمت فكرة تقديمه للبرلمان لإصداره تمثيلاً مع سياستها الوطنية والقومية في الدورة البرلمانية: ١٩٣٩/ ١٩٤٠م، وعليه فإن الوزير المفوض الأمريكي في بغداد دأب التركيز على عدم تطبيق القانون الجديد على المدارس الأمريكية، وساعده في ذلك السفير البريطاني رغم عدم وجود مدارس بريطانية بالعراق إلى جانب الوزير المفوض الفرنسي في بغداد الذي اتخذ أيضاً موقفاً التأييد للجانب الأمريكي.

وعندما انتهت حركة رشيد عالي الكيلاني الوطنية في العراق في عام ١٩٤١م ظلت مدارس الإرسالية الأمريكية في البصرة وفي غيرها من مدن العراق تمارس نشاطها التعليمي دون أن تتأثر كثيراً بالقانون الوطني للتعليم السابق الإشارة إليه، وذلك نظراً لأن العراق الملكي كان صديقاً للدول الغربية، ومن ثم راعى مصالحها في البلاد.

كما كانت هناك وسائل أخرى نشطت الإرسالية الأمريكية في البصرة من خلالها مثل فتح المكتبات العامة أمام الجمهور للمطالعة مع بيع نسخ من التوراة والإنجيل وكتب الأدب المسيحي وبخاصة كتب الأدب البيروني، وهذه الكتب ترجمت إلى اللغة العربية<sup>(٧)</sup>. هذا إلى جانب إقامة أندية اجتماعية رياضية ثقافية واستدراج الشباب من الجنسين إليها، حيث يجدون متاعاً غريباً يضم الأجانب والمتنصرين، ويتبع اختلاط الجنسين - الرجال والنساء - التأثير على الشباب بما يحذبهم بل يربطهم بهذه الأندية والإرسالية.

كما أن الإرسالية الأمريكية في البصرة عملت على رعاية المتنصرين والمتنصرات بتوظيفهم عن طريق تسلط المبشرين على بعض الإدارات العامة واستغلال نفوذهم لمنفعة التبشير لجذب المزيد من الناس إلى التنصر، والعمل على تزويج المتنصرين والمتنصرات وخلق مجالات تجارية لهم ووضعهم في المراكز الحيوية في البلاد، إلى جانب إصدار صحف ومجلات باللغتين العربية والفارسية تبطن التبشير.

## أمريكا والعراق عامة

على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة سياسة الباب المفتوح في العراق Open Door Policy وحصلت بمقتضى هذه السياسة على ٢٣,٧٥ ٪ من أسهم شركة بترول العراق لتقارس من خلال هذه النسبة الشركات

البتولية الأمريكية استنار أمورها في البحث عن البترول في العراق، وذلك عقب الحرب العالمية الأولى فقد ظلت حكومة الولايات المتحدة تتخذ موقف العزلة وعدم مزاحمة النفوذ السياسي الإنجليزي في العراق وغيره.

ومع حرص الولايات المتحدة على ترديد الاستنارات الأمريكية في العراق وحماية هذه الاستنارات إلا أنها كانت حريصة وبخاصة أثناء معارك الحرب العالمية الثانية على تأييد المواقف البريطانية في مواجهة الحركات الوطنية في العراق وغيره من الأقطار العربية، ومن أمثلة ذلك التأييد الأمريكي لبريطانيا إزاء معاملة الحكومة البريطانية للخلاف الناشب بينها وبين حكومة رشيد عالي الكيلاني الوطنية في العراق ١٩٤٠م/



وكانت بريطانيا قد استاءت من موقف حكومة العراق الوطنية برئاسة رشيد عالي الكيلاني التحرري وطنياً وقومياً، وبدأت تثير أمام هذه الحكومة المؤامرات الداخلية اعتماداً على رجالها من السياسيين ورجال الجيش في العراق، واستناداً إلى مواقف القوى الغربية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أعربت حكومة واشنطن عن عدم رضاها عن سياسة حكومة رشيد عالي الكيلاني في الداخل ومعاداتها لبريطانيا والاتجاه نحو ألمانيا في الخارج، وجاء هذا الموقف الأمريكي استجابة لطلب السير «ونستون تشرشل» رئيس الوزارة البريطانية للرئيس «فرانكلين روزفلت» ليحذر العراق من مقبة التقارب مع دول المحور بدعوى أن هذا التقارب لا يجند استقلال العراق<sup>(٨)</sup>.

كما اتخذت حكومة الولايات المتحدة موقف التأييد من الرفض البريطاني لمطالب حكومة رشيد عالي الكيلاني القاضية بتسليح بريطانيا للجيش العراقي بالأسلحة التي يحتاجها وتطلبها الحكومة العراقية الوطنية، والمطالب القومية القاضية بمساعدة سوريا للحصول على استقلالها من فرنسا، وتطبيق الكتاب الأبيض البريطاني بخصوص

فلسطين فوراً. كما توقع سفراء الغرب في بغداد - وبخاصة الأمريكي والبريطاني - سقوط حكومة رشيد عالي الكيلاني أو أن تتحدى تلك الحكومة بريطانيا<sup>(١٠)</sup>.

كما تمثل التأييد الأمريكي للنفوذ السياسي البريطاني بالعراق - وكما أبلغت الحكومة العراقية الوطنية - في مساعدة بريطانيا في حربها ضد دول المحور - ولم تكن الولايات المتحدة قد دخلت الحرب رسمياً بعد - وأن هذه المساعدة تزايد يوماً وسوف تستمر في التزايد، وعليه فإن حكومة الولايات المتحدة سوف تنظر إلى أي قرار أو إجراء تتخذه الحكومة العراقية قد يتج عنه ظهور اتجاه عراقي ولو كان قليلاً لعدم التعاون مع بريطانيا العظمى بأنه اتجاه مؤلم وستنظر إليه الحكومة الأمريكية على هذا النحو، لأن في هزيمة بريطانيا تهديداً حقيقياً لاستقلال العراق كما هو حال جميع أقطار الشرق الأدنى والأوسط الأخرى<sup>(١١)</sup>.

وعلى الرغم من أن المسؤولين الأمريكيين حرصوا وهم يبلغون وجهة نظرهم المؤيدة للموقف البريطاني بالعراق لحكومة رشيد عالي الكيلاني الوطنية، بأن حكومة الولايات المتحدة لا تتدخل في الشؤون الداخلية للعراق، فإن المفوضية الأمريكية في بغداد لعبت دوراً خطيراً في تسهيل المؤامرات التي دبرت ضد الحكم الوطني الجديد في العراق بزعماء رشيد عالي الكيلاني، كما كانت المفوضية الأمريكية ببغداد مصدراً للمنشورات المعادية إلى جانب أنها آوت كثيراً من اليهود بالإضافة إلى مساعدة الوصي على عرش العراق الأمير عبد الإله على الحرب من بغداد<sup>(١٢)</sup>. كما رحبت الحكومة الأمريكية بنجاح البريطانيين في إقصاء حكومة رشيد عالي الكيلاني الوطنية وبذلك استحوطت الحكومة العراقية الجديدة الموالية للغرب والتي تشكلت برئاسة نوري السعيد في ٩ أكتوبر ١٩٤١م المساعدات الأمريكية.

ونتيجة لتسلك بريطانيا بنفوذها في العراق استمرت الولايات المتحدة تدعم هذا النفوذ أو على الأقل لا تدخل معه في تناقض طالما لا يعيق هذا النفوذ الاستشارات الأمريكية في العراق، ومن هذا المنطلق وجدنا الولايات المتحدة تبارك زعامة

بريطانيا لحلف بغداد عام ١٩٥٥م الذي صار العراق مقراً له وعضواً فيه ولم تشترك فيه الولايات المتحدة رسمياً وإن دعمته مالياً وعسكرياً وسياسياً، وعندما سقط حلف بغداد بقيام ثورة العراق الوطنية عام ١٩٥٨م شعرت الولايات المتحدة بالقلق على مصالحها في المنطقة بعد إقصاء الحكومة العراقية الموالية للغرب وإنهاء النفوذ البريطاني من العراق.

## أمريكا وبتروال البصرة

منذ أن حصل المغامر الاسرائيلي «وليام نوكس دارسي» William Nox D'arcy على امتياز للتنقيب عن البترول واستغلاله عام ١٩٠١م في جبال إيران الصخرية القريبة من الخليج العربي اتجه ببصرة نحو العراق، فأعد تقريراً عن احتمالات البترول في كل من بغداد والموصل، وعرضه على الحكومة التركية صاحبة السيادة على العراق، كما عرضه على الحكومة البريطانية.

واستناداً إلى تقرير «دارسي» تكونت شركة البترول التركية عام ١٩١٢م من كل من تركيا وإنجلترا وألمانيا، وقد حصلت الشركة على إذن من رئيس الحكومة التركية بالبحث عن البترول في كل من ولايات الموصل وبغداد والبصرة، ولكن إنجلترا ما لبثت عام ١٩١٣م أن استولت على نصيب تركيا في الشركة فصار للحكومة الانجليزية ٥٠٪ من أسهم الشركة بينما تقاسمت كل من ألمانيا وشركة «شل» Shell الانجليزية الهولندية للبترول ببقية الأسهم ومقدارها ٥٠٪.

وبعد معارك الحرب العالمية الأولى وخروج الأتراك من العراق وهزيمة الألمان انفردت إنجلترا بالسيطرة على المنطقة، وأرادت أن تحتكر البحث عن البترول في العراق إلا أن الولايات المتحدة التي شاركت في صنع النصر للحلفاء ضد ألمانيا وتركيا



سأها أن تحرم شركاتها من استثمار أموالها في البحث عن البترول في العراق، فنادت بما عرف باسم سياسة الباب المفتوح<sup>(١٢)</sup> التي أشرنا إليها سابقاً، وتدعو هذه السياسة إلى ضرورة خضوع مواطني مختلف الدول لنفس المعاملة وأن يقفوا على قدم المساواة في البلاد الخاضعة للانتداب، وأنه لا ينبغي منح امتياز من شأنه الإضرار بمصالح الدول الأخرى أو أن تحتكر دولة امتيازاً بعينه<sup>(١٣)</sup>.

ونتيجة للضغط الأمريكي والتهديد بالتفاهم مع الأتراك بخصوص إقليم الموصل خضعت الحكومة البريطانية لسياسة الباب المفتوح الأمريكية عام ١٩٢٣ م فأعطت حكومة العراق الوطنية المشمولة بالنفوذ البريطاني، في ظل الانتداب، امتيازاً للتقيب عن البترول في ٢٤ قطعة من الأرض العراقية لشركة البترول التركية التي سميت فيما بعد باسم شركة بترول العراق *Iraq Petroleum Company* التي وزعت أسهمها بحيث نالت كل مجموعة من شركات البترول الانجليزية والفرنسية والهولندية وشركات الولايات المتحدة ٢٣,٧٥٪ من الأسهم والباقي وقدره ٥٪ من الأسهم كان من نصيب الوسيط الأرمني «سركيس جولبنكيان» *Serkis Gulbenkian* الذي شارك في المفاوضات منذ عام ١٩١٤ م<sup>(١٤)</sup>.

ويرجع السبب في تغيير اسم الشركة من شركة البترول التركية إلى شركة بترول العراق إلى أن حكومة العراق الوطنية عارضت إعطاء امتياز بترولي في أراضيها من الباطن ودون موافقتها، ونظراً لأن إنجلترا كانت قد وافقت على سياسة الباب المفتوح الأمريكية وأمام إصرار العراقيين على أن استقلالهم الوطني يعطيهم الحق الكامل لأخذ موافقتهم على التأجير من الباطن، فقد لجأت بريطانيا عام ١٩٢٩ م إلى تغيير اسم الشركة ليصبح كما رأينا شركة بترول العراق.

كانت السياسة الأمريكية في مجال الاستثمارات البترولية في مواجهة المنافسة الإنجليزية القوية تستند كما رأينا إلى سياسة الباب المفتوح، ومن هنا باركت وزارة الخارجية الأمريكية تكوين اتحاد لبيع شركات بترولية أمريكية<sup>(١٥)</sup> هي التي حصلت

على نسبة ٢٣.٧٥٪ من أسهم شركة بترول العراق، ومن ثم استحوطت تأييد الحكومة الأمريكية تأييداً سياسياً لتحقيق عائد اقتصادي، وهذا ما يدعونا إلى القول بأنه لا يمكن الفصل بين الاقتصاد والسياسة، وأن عزلة الولايات المتحدة السياسية لم تمنعها من التدخل سياسياً لتأييد مكاسب اقتصادية لشركات أمريكية. انطلاقاً من أن حكومة الولايات المتحدة اعتقدت أنه يمكن تقديم مساعدة طيبة لمواطنيها الذين يرغبون المشاركة في مجالات التنمية الاقتصادية لدول الشرق الأوسط<sup>(١٧)</sup>.

احتكرت إذاً شركة بترول العراق التنقيب عن البترول في منطقة الموصل بموجب الامتياز الذي صدر عام ١٩٢٣ م وتأيد عام ١٩٢٩ م، ولكن هذه الشركة حصلت في عام ١٩٣٨ م على امتياز للتنقيب عن البترول في منطقة البصرة واستغلالها وهذا يعني أن شركة واحدة قد مارست احتكراً واقعياً على إنتاج البترول في كل العراق، ومنعت دخول شركات بترول أمريكية إضافية إلى مجال استغلال البترول في الأرض العراقية<sup>(١٨)</sup>.

ومنذ عام ١٩٣٠ م - وهو العام الذي تم فيه توقيع اتفاق ثلاثي إنجليزي عراقي أمريكي اعترفت فيه الولايات المتحدة رسمياً ولأول مرة بحكومة العراق الوطنية وبالاتحاد البريطاني المستر في نفس الوقت مقابل موافقة العراق على وجود الاستثمارات الأمريكية في شركة بترول العراق - استمرت السياسة الأمريكية تجاه العراق قائمة على عدم الدخول في منافسة سياسية مع بريطانيا في العراق، واكتفت حكومة الولايات المتحدة برعاية مصالح رعاياها هناك، في الوقت الذي كانت فيه شركة بترول العراق ذات الإدارة البريطانية ترضى أو تلحق مصالح الشركات البترولية الأمريكية المشاركة فيها، وفي الوقت نفسه كان معظم الأمريكيين المقيمين بالعراق غير راغبين في تورط حكومتهم في مسائل سياسية دولية<sup>(١٩)</sup>.

وعندما سقطت حكومة العراق الوطنية برئاسة رشيد عالي الكيلاني بادرت الولايات المتحدة بتقديم مساعدات اقتصادية للعراق في ظل حكومة يرأسها نوري

السعيد صديق العرب. وذلك بمقتضى قانون الإعادة والتأجير مد عام ١٩٤٢ م وفي نفس الوقت عملت على حجية مصالحها النزولية في امتياز لصرة إلى جانب استمرار حياية مصالحها النزولية في امتياز الموصل.

ورغم أن امتياز البحث عن النزول في منطقة الصرة قد حصلت عليه شركة نزول العراق - والشركات الأمريكية فيها ٢٣ ٧٥ ٪ من الأسهم كما يعرف - وذلك عام ١٩٣٨ م إلا أنه يبدو أن الشركة لم تقم بأعمال البحث حتى حريف ١٩٤١ م مما دعا الحكومة العراقية إلى أن تمنح في ٢٩ نوفمبر ١٩٤١ بأن الشركة قد فشلت في تنفيذ شروط الامتياز ليصبح الامتياز ساري المفعول

ورغم هذا الإعلان العراقي فقد طلعت الحكومة العراقية من الشركة في الأول من شهر يناير ١٩٣٢ م دفع مبلغ ٢٠٠ ألف حبة ذهب بمثابة إيجار لأرض لامتياز في الصرة عن عام ١٩٤٢ م. وقد استجابت لشركة للطلب العراقي كدليل على حسن النية ولأن لطلب تنفيذ لعدد الامتياز وفي الأول من يناير ١٩٤٣ م طالبت الحكومة العراقية بدفع مبلغ السوي - وهو ٢٠٠ ألف حبة ذهب كما ذكرنا - عن عام ١٩٤٣ م. ولكن الشركة تدرعت بطرووف قاهرة لإثبات عمرها عن الاستمرار في الدفع، مما جعل الحكومة العراقية تشكر موقف الشركة وتعتبره غير شرعي

ورغم أن شركة نزول العراق صاحبة الامتياز سمحت واستعالت للنزول في كل العراق إدارتها إحصائية. وللشركات الأمريكية ٢٣ ٧٥ ٪ من أسهمها فقط. فإن حكومة الولايات المتحدة تدخلت بعد حدوث أزمة نزول الصرة المشار إليها من الشركة والحكومة العراقية. وبعث وزير الخارجية الأمريكي هل Hall إلى الوزير المعوض الأمريكي في بغداد في ١٢ فبراير ١٩٤٣ رقية طلب نقلها إلى سوري السعيد رئيس الحكومة لخرقة، مؤكداً على أن الموقف الأمريكي المساعد للشركة مانع من أن بعض المساهمين في شركة نزول العراق ليست لديهم الاهتمامات الملحة في تنمية منطقة الصرة واستغلال نزولها بقدر انتهاء الشركات الأمريكية

وحاء في رغبة وزير الخارجية الأمريكية<sup>(١٠)</sup> أن حكومة أمريكا على اقتناع بأن قيام حكومة عراقية صلب وقوي مباح مدينة نصر لنحدر أرض امتداد مصر في الأول من شهر يناير ١٩٤٢ م. ثم صلب بحر أرض لامت. في الأول من شهر يناير سنة ١٩٤٣ م. أي هي أمور تتعرض مع أي ادعاء بأن لامت. صار لا عاكي أن مذكرة الحكومة العراقية في أول يناير ١٩٤٣ م. مشتركة صلب دفع مبلغ ٢٠٠ ألف جنيه ذهب وعدد دفعه في أول ٣١ مارس ١٩٤٣ م. دليل على سرور لامت. وعبه نضت الحكومة الأمريكية تأكيداً حروباً من الحكومة العراقية بأن لامت. مازال ساري المفعول.

وأصبحت رغبة وزير الخارجية الأمريكية في أن حكومة الولايات المتحدة قررت تأييد هيئة نسبه لشرق الأدنى الأمريكية، التي تشكلت عن طريق شركة لبيع ٢٣٧٥ من أسهم شركة برون لشرق، في رعاها مع الحكومة العراقية. وتعتبر موقف لشرق صلب وقوي مباح سوبه عن متبار مصر. ثم إعلان حكومة عراقية بأن لامت. صار لا عاكي أمراً غير قانوني وغير عادل، ومن راحة أخرى ترى الحكومة الأمريكية أنه سيكون ممدد لشرق استعلاء متار البصرة استعلاء كاملاً، وبخاصة أن هيئة نسبه لشرق الأدنى نضت حكومة الأمريكية أنها على استعداد بموافقة على دفع أي مباح مائة مئة حكومة عراقية مقدان استمرار سرور متار مصر أو إذا تعدلت بتوده لمصلحة الطرفين.

وحاء وزير الخارجية الأمريكي رجته بأنه قد علم بأن نسر اسكيلروس، William H. Hall مدير الإداري لشركة برون لشرق قد عاد لندل في طريقه إلى بغداد للتدويع مع الحكومة العراقية ممثلاً لشركة نفط متار مصر وامتياز توصيل سو. سو. ومع ذلك صلب وزير الخارجية الأمريكي من وزيره النفوس في بغداد بلاح وزير لتعيد رئيس الحكومة العراقية بأن الحكومة الأمريكية تؤيد تعيين سود متار برون مصر. وأن هدف مصلحة كل من الشرق والولايات المتحدة

وبنصح من رغبة وزير الخارجية الأمريكي هذه مساعدة الحكومة الأمريكية لشركاتها لخدمة العراق مساعدة مطلقة. وبدون الأمريكيين قد تشجعوا بعد أن أسهموا بصورة - وإن كانت غير مباشرة - في سقوط حكومة رشيد عالي الزكيات الوطنية للعراق عام ١٩٤١. ومن ثم اتخذت هذه الموقف السياسي الإنحائي والذي قد يوصف بأنه توجيه للواء إلى الحكومة العراقية

كما نعت لانتهاجها من تأكيدت الحكومة الأمريكية بأن شركات سكرية الأمريكية تحظى بتأييد الحكومة الأمريكية لا بمحروماتها - أي شركات الأمريكية - في تكوين مؤسسة محلية، هي شركة بترول العراق. وعية فإن مساهمة هذه الشركات لا تقوم على مجرد حصول على نصيب من الأرباح بل على حصولها على شركة بترول عراقية. وبما تقوم هي وغيرها من شركات مساهمة في شركة بترول العراق على الحصول على نصيب من بترول الذي تستخرجه الشركة وتعدده لتتصرف. وهناك فرق كبير بين حصول شركات الأمريكية على نصيب من البترول المستخرج والذي يتم تصديره وبين مجرد حصول على نصيب في الأرباح الناتجة من بيع بترول المستخرج. وهذا ما يفسره الاهتمام السياسي الأمريكي بالتقسية

أحد وزير المعوض الأمريكي في بغداد عن وزير خارجية الأمريكي برفقة بحث في تاريخ ٢٤ فبراير ١٩٤٣ م. وجاء في هذا الحدث مع السفير البريطاني بالعراق سر كيباهان كورنواليس (Kishan Cornwallis) وعبر منه أنه سيكون هناك حكم من الحكومة العراقية وشركة بترول عراقية حصول من قبل مصر. وأن سكرتير سكرتير مدير لإدارتي شركة قد عدد عدد في ١٩ فبراير حادي مروتا سبعة ممثل الشركة في لجنة التحكيم. كما أن الحكومة العراقية قد عثت بعد الله حافضه وزير خارجية مملأه في اللجنة. بينه بنظر بلان من هو الحكم وأن لشركة لا ترعب في إجراء التحكيم ولكن سكرتير سكرتير سبب في قبول التحكيم إذا مثل في التوصل إلى اتفاق مع الحكومة العراقية.

وأضاف المدير المفوض الأمريكي بعدد المسر «ويلسون» بأنه بعد أن تحدث مع بوري السعيد شعر بأنه - أي بوري السعيد - متمسك بمصلحة العراق وغير مهتم بمصالح الشركة، وأنه صرح بأن مطلقاً لبصرة محتمة إقليمياً عن كل من بغداد والموصل بالنسبة لشروط الامتياز، وأنه كان يأمل أن يحتفظ بالبصرة كمجال تستثمره الشركة الوطنية، وأنه لم يوافق مطلقاً على امتياز شركة نزول البصرة - التي هي فرع من شركة نزول العراق - وأنه حيث تم إعطاء مثل هذا الامتياز فإنه يعارض أية مراعاة لبوده والتي يشعر بأنها سوف يتبع عنها فقط الضرر للعراق وأنه مدرك لزيادة سكيلروس القادمة ولكنه بس عارفاً بمقترحات مراعاة سود لامتياز

وأضاف «ويلسون» بأن بوري السعيد ذكر أن استمرار امتياز شركة نزول البصرة ساري مفعول مرتبط باستمرار دفع مبلغ ٢٠٠ ألف جنيه ذهب كل عام كإيجار لأرض لامتياز بالإضافة إلى دفع مبالغ أخرى تتمثل في مبالغ يتفق عليها تقدم للحكومة العراقية سوياً لتعويض عن حسارة عدم تنفيذ سود لامتياز بالتسليم واستخراج النزول، ورفض اعتبار لشركة عن التأخير في تنفيذ الامتياز لأن عمليات اشتبك قد أعاقها الحكومة البريطانية حيث لم تورد التجهيزات اللازمة، ومن ثم حب على شركة نزول البصرة المفضلة بالتعويض من الحكومة البريطانية وأضاف بوري السعيد أنه مستعد لقبول التحكم ونسأل ماذا لا تقل السلطات الأمريكية لتحكم؟

واحتج المدير المفوض الأمريكي «ويلسون» عرصة لآراء بوري السعيد قائلاً إن بوري السعيد يوافق على سياسة الباب المفتوح وشروط التي تصبح محلاً للمساومة ولا يرغب في ربط مصدر الثروة في العراق بأي حكومات في هذا الشأن وأن مراعاة سود الامتياز في رأيه تعني شيئاً واحداً فقط هو ذلك جهد من جانب أصحاب الامتياز لتجنب الخسائر الناجمة عن التقصير والتأخير.

وها تبدو ماورث **نوري السعيد** لتحقيق مصلحة أكثر للعراق. وظهرت هذه الماوراث في إظهاره عدم موقفه على منح امتياز البصرة من الأصل. وأنه كان يرغب في محافظة على منطقة البصرة لاستثمار الشركة الوطنية، وأن على شركة بنزول العراق طلب التعويض من الحكومة البريطانية وأنه يقبل التحكيم عندما وحد عدم تخمس الشركة له ورفض الولايات المتحدة له.

وعندما وصلت برقية الوزير المفوض الأمريكي في بغداد إلى واشنطن مآدر القائم بأعمال وزير الخارجية الأمريكية بالرد في برقية جاء فيها<sup>(١١)</sup>، إن وزارة الخارجية تطلب مثل التأكيد ثانية **«نوري السعيد»** بأن التأييد الأمريكي للاستثمارات الأمريكية النزولية في شركة بنزول العراق يسند إلى عدم عدالة الإجراء الذي اتخذته الحكومة العراقية بطلب وقبول إنجاز كامل لأرض امتياز البصرة بينما ترفض العراق في نفس الوقت الاعتراف بأن الامتياز مازال ساري المفعول. وأن حكومة الولايات المتحدة ترى أنه إذا ظل الامتياز ساري المفعول صار إنجاز الأرض مستحقاً، وإذا لم يظل ساري المفعول فليس ثمة إنجاز يصح مستحقاً وأن واشنطن لا تقبل المراوغة في هذا الموضوع ويجب أن يدرك **نوري السعيد** موقف الحكومة الأمريكية الحازم.

وأضافت برقية القائم بأعمال وزير خارجية الأمريكي بأن وزارة الخارجية وعية أن الحكومة العراقية سوف تعقد دعلاً حكومياً متوقفاً بتحويل استغلال امتياز البصرة ومن ثم فإن مصالح الأمريكية لشريكة في استثمار مستعدة لمناقشة موضوع في إطار من العدالة الكاملة. وأن هذه المصالح تدرك أنه من المحتمل أن تكون الاستثمارات الانجليزية الأيرانية في شركة بنزول العراق تضر بالفئق لزيادة الانتاج في منطقة البصرة حينها يصبح مثل هذا الانتاج منافساً محتملاً كما أن هذه الاستثمارات تفصل قصر الانتاج على منطقة كركوك حيث تتمتع شركة النزول الإنجليزية لإيرانية هناك بالسيطرة.

واحتج القائم بأعمال وزير الخارجية الأمريكي ريفيه بأن وزارة الخارجية سوف تعتمد عليك - أي على المستر ويلسون الوزير المفوض الأمريكي في بغداد - كسدور للاستشارات والمصالح الأمريكية في العراق لتأكيد أربعة عملية لدى هذه المصالح لاستغلال منطقة البصرة. ويجب نقل هذه أربعة لوري السعيد. وإذا أراد الاحتفاظ بمنطقة لاستغلال الشركة الوطنية، لعدم رغبته في استغلالها من جانب شركات أخرى. فإنه يجب أن يعلم أنه إذا أراد أن يحقق بمعرفة الدخل الذي يربحه من منطقة البصرة فإن ذلك يتم بتأييد وجهة النظر الأمريكية في هذا الخصوص. ويمكن تحقيق ذلك أيضاً باعتبار منطقة البصرة مرفقة لنفسه مناطق لعراق التي تصح شركة ستروم الانجليزية لا يربو بة البصرة مما وطلب القائم بعمل وزير الخارجية الأمريكي من الوزير المفوض الأمريكي في العراق لاستمرار في التصديق على الحكومة العراقية متوصل إلى نتيجة مرضية لمصالح الأمريكية. ومن هذا موقف الأمريكي لتشدّد تصحب رئاسة أمريكا التي سعت عن نفسها في شكل تهديد حكومة بوري السعيد بأن حكومة أمريكا متعدة من لتعت عراق - من وجهة مصر الأمريكية - وتفترق تهديد الأمريكي لعرض يقوم على إتاحة الفرصة أمام شركات الأمريكية لاستغلال منطقة البصرة لفائدة لشركة عراقية الأمريكية.

وسدو أن هذا موقف الأمريكي لتشدّد قد ترك أثره على بوري السعيد لأنه ذكر - وفي حاشية في ريفيه وزير مفوض الأمريكي في بغداد - أنه يتفق مع وجهة نظر أمريكا لاستغلال منطقة البصرة مع إتاحة فرصة خاصة في بروج - البصرة مع إنتاج مناطق لأحرف التي شركة ستروم الانجليزية لا يربو بة ستشار مسبقاً كما أن بوري السعيد وافق على ١٠٠٠ خلافاً لخالفة اتفاق ودي وليست لديه شيء في إلغاء الاتفاق. وقد بقيت سودة دون تعديل وعرف بأنه ليس ضد التعديل ولكنه يعترف بأن هذا الوقت الذي تشغل فيه معارك الحرب العالمية الثانية ليس مناسباً لإجراء مثل هذا التعديل.



وأضاف الوزير المفوض الأمريكي في بغداد في برقية بأن المشر (سكليروس) عرض على نوري السعيد عدة مقترحات من أهمها دفع مبلغ معين من المال للحكومة العراقية كتعويض عن المحر في الإيرادات. من الاستثمارات النفطية في بقية الأرض العراقية والاتفاق على تأجيل دفع الديون لمدة عامين بعد أن توقع دول المحور اتفاق الهدنة.

وفي رسالة أخرى بحث في الوزير المفوض الأمريكي في بغداد إلى حكومته (٢٢) ذكر أن نوري السعيد عارض في البداية وجهة نظر الأمريكية بشيعة عو من سياسة لم يشأ الإفصاح عنها. وبدون أن لا يحدوا دور في هذا. لأن ويلسون - الوزير المفوض الأمريكي في العراق - صلب إرسال معاوض أمريكي مرسوم سندات كاجية للتشيل شركات النفط الأمريكية في معاوضات مع الحكومة العراقية. ولكي يصح أنه رئيس الوزراء العراقي وجهة نظر الأمريكية لأنه - أي ويلسون - لا تملك صلاحية التفاوض باسم هذه الشركات.

وأضاف ويلسون أنه شعر من سكليروس ومن الحكومة العراقية عدم القول لتدعيم وعرضه وجهة النظر الأمريكية بخصوص امتياز نفط العراق. بل أن رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد ووزير خارجيته عدلوا حافض عبر له - أي ويلسون - عن سمعها لأن الحكومة الأمريكية تتدخل في موضوع لا يخص سوى الحكومة العراقية وشركة نفط العراق وحدهم. ورغم أن سكليروس لم يفقد اليقينة في حديثه إلا أنه اتخذ وجهة النظر العراقية. كما أن استعاره لا تخبرية في بغداد بدت وكأنها لا تشارك إطلاقاً في المفاوضات الإدارية أدرك وقد أشار سكليروس بأنه وإن كانت الشركات النفطية الأمريكية تشرع لاهتمام عو فقط معينة يجب لا تتحدث كقضية وألا تعطل نايد الحكومة الأمريكية

وفي رأينا أن هذه الأحداث مظهر للصراع حول نفوذ العراق بين المحلّزاً والولايات المتحدة. فرغم أن الاستثمارات لنفوية الأمريكية في العراق تتمثل في شركات خاصة عبر حكومية في مقابل الاستثمارات النفوية الانجليزية الحكومية، فإن الحكومة الأمريكية لم تكن على استعداد في هذه المرحلة لتسحب عن التزامها بمحركاتها. ناعداً أن هذه الشركات تحقق المصالح الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة.

ولم تكن المحلّزاً في نفس الوقت لتفقد مثل هذا التدخل الأمريكي في الوقت الذي تمثل فيه الشركات لنفوية الأمريكية أقلية في شركة نفوذ العراق ذات الإدارة الانجليزية ومن ثم بعد المسنر سكيبوس - وهو إنجليزي - رئيس شركة نفوذ العراق يستمر تدخل الحكومة الأمريكية في شأن من شؤون شركة نفوذ العراق. وأنه بادر بإبلاغ ويلسون - الوزير لمعوض الأمريكي في بغداد - بأنه سيستمر تواصل إلى اتفاق مع رئيس الحكومة العراقية سوف يعرضها على مجلس إدارة الشركة في لندن لاختبار أحدهما ومن ثم يتم التوقيع على الاتفاق الذي يتم اختياره.

وبادر ويلسون بإرسال نص الاتفاقين اللذين تم التوصل إليهما بين «سكيبوس» ونوري السعيد إلى وزارة الخارجية الأمريكية في ٢٣ مارس ١٩٤٣<sup>(٢١)</sup>. وبمضي لاتفاق لأول وأخص شركة نفوذ البصرة فقط على موافقة الحكومة العراقية لتأجيل دفع ائديون مستحقة على الشركة لمدة تبدأ من ٢ مايو ١٩٤٦ م وتنتهي بعد مرور عامين عقب التوقيع على الهدنة مع ألمانيا وإيطاليا أو اليابان بينهما بعد مقابل تقديم قرص مقداره مليون جنيه بدفع في أول يوليو ١٩٤٣ م وتعطيه عائدات البترول.

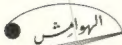
وبمضي لاتفاق لثاني - والذي يعطي كلا من شركة نفوذ البصرة وشركة نفوذ الموصل والتي حقت محل شركة تنمية البترول البريطانية (British Oil Development Company) فقد نصت نفس شروط الاتفاق الأول بما عدا مقدار

القرض الذي تم تغطيته عن طريق عائدات البترول، حيث تحدد بمبلغ ١,٥ مليون جنيه، يدفع مليون جنيه منها في أول يونيو ١٩٤٣ م ونصف المليون الباقية تدفع في أول يناير عقب التوقيع على الهدنة مع ألمانيا وإيطاليا أو اليابان أيهما أبعد.

وهكذا أصبح من حق شركة بترول العراق اختيار أحد الاتفاقين أو رفض كليهما. وفي حالة الرفض يتم اللجوء إلى التحكيم، وإن كان سكليروس يعتقد أن إجراء التحكيم غير ممكن قبل انتهاء الحرب، وأنه يشعر بالسعادة لتوصله إلى هذه النتيجة التي لم يكن من الممكن التوصل إلى ما هو أفضل منها، وأن الاتفاقين لن يعرضا على مجلس الوزراء العراقي قبل اختيار شركة بترول العراق لأحدهما.

كان هذا إذن ما توصلت إليه شركة بترول العراق مع الحكومة العراقية بدون تدخل من الحكومة الأمريكية. وهذا يعني أن سكليروس حرص على أن يعيد اليد الأمريكية عن مناقشة مثل هذه الأمور في حضوره، وأعلن أن ما توصل إليه هو أفضل ما سمحت به الظروف الحاضرة. وعندما اختارت شركة بترول العراق الاتفاق الثاني قام وزير الخارجية العراقي بإبلاغ هذا الخبر للمستر ويلسون في ٣١ مارس ١٩٤٣ م الذي يادر بإرساله في ٢ أبريل إلى حكومته في واشنطن<sup>(٢٢)</sup>، وأضاف أن الاتفاق مقدم للبرلمان العراقي للتصديق عليه حتى يصبح نافذ المفعول قبل ٢٠ مايو ١٩٤٣، كما صار الاتفاق الأول لائغياً، وعندما أجاز البرلمان العراقي الاتفاق أبرق ويلسون لوزير الخارجية الأمريكية بذلك في ٧ مايو وذكر أن مرسوماً ملكياً صدر في أول مايو ١٩٤٣ م للتصديق على ذلك الاتفاق الذي يشمل نشاط الشركة فيما صار معروفاً بشركة بترول البصرة وشركة بترول الموصل معاً.

وبهذا ينتهي هذا الفصل من الموقف الأمريكي الرسمي من شركة بترول البصرة إلى نتيجة مؤداها إبعاد اليد الأمريكية الرسمية عن التدخل في قضية هي من صميم اختصاص شركة بترول العراق، ومن ثم فقدت الولايات المتحدة هذه الجولة بشقلها في فرض نفوذها الرسمي في العراق.



(١) د. عبد الملك الحبيبي: الاستثمار الثنائي العربي في منطقة الخليج العربي.

(٢) Hamilton, Ch.W.: Americans and oil in the Middle East.

(٣) De Nava, J.A.: American interests and Policies, P. 11.

(٤) فوزي: دليل الخليج - القسم التاريخي جزء ١ من ١٩٤٧.

(٥) De Nava, J.A.: Op. Cit., P. 302.

(٦) د. محمد خير عيسى: التطبيع العام في البلاد العربية من ١٩٠ - ١٩٢٠.

(٧) De Nava, J.A.: Op. Cit., P. 12.

(٨) F.R.: Representations by the United States to the Iraqi Government urging a cooperative attitude in its relations with the United Kingdom. The Minister Resident in Iraq to the Secretary of State, Baghdad, June 28, 1940 No. 740.0011.

(٩) Ibid: Baghdad, November 30, 1940, No. 741. 90G 11/28.

(١٠) F.R.: The Secretary of State (Hall) to the Minister Resident in Iraq, Washington, December 3, 1940, No. 741. 90G 11/28.

(١١) د. صلاح الطائف: الشرق العربي المعاصر طبعه أول من ١٩٢٩.

(١٢) De Nava, J.A.: Op. Cit., P. 174-177.

(١٣) محمد جواد الصديقي: النزول في البلاد العربية من ١٩٢١.

(١٤) Polk, W.R.: The U.S and the Arab World, P. 304.

(١٥) الشركات الأمريكية السبع هي: Gulf, مكيكان, Midecan, تكساس, Texas, ستانكو, Standard Oil of

Socomey, سوكوبي, Atlantic, ولند كونت ما عرف ببيتا تنقيب الشرق الأوسط.

(١٦) New Jersey, أتلانتك, Atlantic.

(١٧) De Nava, J.A.: Op. Cit., P. 194.

(١٨) Ibid, P. 102.

(١٩) Ibid, P. 354.

(٢٠) F.R.: The Secretary of State (Hall) to the Minister Resident in Iraq (Wilson), Washington, February 12, 1943, No. 890G 6363.307. Telegram.

(٢١) F.R.: The Minister Resident in Iraq (Wilson) to the Secretary of State (Hall), Baghdad, February 24, 1943, No. 890G 6363.793. Telegram.

- F.R.: The Acting Secretary of State (Welles) to the Minister Resident in Iraq (Wilson). (٢١)  
Washington, March 11, 1943. No. 890G. 6363.390: Telegram.
- F.R.: The Minister Resident in Iraq (Wilson) to the Secretary of State (Hull). Baghdad, March 15, 1943. No. 890G. 6363.394: Telegram. (٢٢)
- F.R.: The Minister Resident in Iraq (Wilson) to the Secretary of State (Hull). Baghdad, March 16, 1943. No. 234. 890G. 6363.402. (٢٣)
- F.R.: The Minister Resident in Iraq (Wilson) to the Secretary of State (Hull). Baghdad, March 23, 1943. No. 890G. 6363.396: Telegram. (٢٤)
- 1944: Baghdad, April 2, 1943. No. 890G. 6363.400: Telegram. (٢٥)
- 1944: Baghdad, May 7, 1943. No. 890G. 6363.408: Telegram. (٢٦)

## ● مصادر البحث ●

### أولاً: الوثائق :

- Foreign Relations of the U.S., Diplomatic Papers, 1940, Vol. 3:  
The British Commonwealth, the Soviet Union, the Near East and Africa. U.S.  
Government Printing Office, Washington, 1958.
- Foreign Relations of the U.S., Diplomatic Papers, 1943, Vol. 4:  
The Near East and Africa, U.S. Government Printing Office, Washington 1964.

٣ - دليل الخليج - القسم التاريخي الجزء السادس جمع لوريمر ترجمة وطبع الديوان الأميري  
بدمشق قطر.

### ثانياً: المجلات الأجنبية :

- 1 — De Nova, John A.: American Interests and Policies in the Middle East. (1900-1939),  
the University of Minnesota Press, 1968.
- 2 — Hamilton, Charles, W.: Americans and Oil in the Middle East New York, 1964.
- 3 — Polk, W.R.: The U.S. and the Arab World, Harvard University Press, Cambridge,  
Massachusetts, 1965.

تأليف: المؤلفات العربية :

- ١ - د. صلاح العقاد: المشرق العربي المعاصر، طبعة أول القاهرة ١٩٧٤ م.
- ٢ - د. عبد الملك الحبيبي: الاستثمار الثقافي الغربي في منطقة الخليج العربي. بحث مقدم للندوة العلمية العالمية الثالثة لمركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة مارس ١٩٧٩ م.
- ٣ - د. محمد منير مرسي: التعليم العام في البلاد العربية. القاهرة ١٩٧٤ م.
- ٤ - محمد جواد العمومي: البترول في البلاد العربية - معهد الدراسات العربية - القاهرة ١٩٥٦ م.



« إن الفرقة أول انهود والانهود ، بل هي العدو  
 الأكبر للنفس والمغوية للبشر . والانهاد والتضامن أساس  
 كل شيء ، فيجب على المسلمين أن يحدوا التفرقة وأن  
 يصلحوا ذات بينهم . ويبدلوا النصيحة لأنفسهم .  
 «عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود»